

بزيادة ٩٧ ملياراً عن إجمالي القروض

**١٣٨٠ مليار ليرة ودائع في ٦ مصارف عامة ربعتها بالقطع الأجنبي ونصفها للحكومة
استرداد ٧٨,٧ بالمئة من شهادات الاستثمار**

حسابات جارية، وقد توزعت الودائع بين ٤٠,٨ بالمئة للمؤسسات، و٧,٧ بالمئة للتعاونيات، و١١,٨ بالمئة للأفراد.

جاء المصرف الصناعي بالمرتبة الخامسة، إذ بلغت نسبة ودائعه إلى الإجمالي نحو ٢٥,٢ بالمئة، بمبلغ نحو ٣٤,٨ مليار ليرة، على حين بلغت قيمة تسليفاتاته نحو ٦٧,٤ مليارات ليرة، حتى نهاية العام ٢٠١٦، وتوزعت ودائعه بين ٦٨ بالمئة للقطاع العام و٣١,٧ بالمئة للقطاع الخاص، والباقي (أقل من ٤,٠ بالمئة) بين التعاوني والمشتراك، على حين توزعت بحسب الأجال إلى ٦٤,٢٢ بالمئة ودائع تحت الطلب، و ٣٥,٧٨ بالمئة ودائع لأجل.

وأخيراً، الأقل سوية بحسب رصيد الودائع لديه، والأعلى في التسليفات الممنوحة، هو مصرف التوفير، حيث بلغ رصيد ودائعه نحو ٥٥٥ مليارات ليرة في نهاية ٢٠١٦، على حين قاربت تسليفاتاته ٥٠١,٥ مليار ليرة، جلها قروض شخصية لذوي الدخل المحدود، علماً بأن قيمة المبالغ المودعة تجاوزت ١٢٠,٥٣ مليار ليرة، والمسترددة ١١٥ مليار ليرة، وذلك بسبب التوسع في منح قروض ذوي الدخل المحدود بعد العام ٢٠١٥، والتي سجلت قيمة كبيرة شكلت نسبة كبيرة من إجمالي تسليفات المصادر.

بالمقابل، على حين توزعت بحسب أنواع القروض إلى ٤٠,٦ بالمئة ودائع تحت الطلب، و٧,٧ بالمئة ودائع لأجل، و٣,١٠ بالمئة ودائع التوفير، و٥٠,٢٤ بالمئة ودائع أجنبية، و١٦,٠ بالمئة مدخلات سكنية.

وجاء مصرف التسليف الشعبي في المرتبة الثالثة، إذ حظي بنسبة ١١,٦ بالمئة من إجمالي الودائع، حيث بلغ إجمالي ودائعه ورصيد شهادات الاستثمار لديه ما يزيد على ١٦٠ مليار ليرة سورية، في نهاية العام ٢٠١٦، علماً بأن إجمالي تسليفاتاته بلغت نحو ٥٧٧ مليارات ليرة خلال الفترة نفسها.

وبشكل رصيد شهادات الاستثمار نحو ٤٤ بالمئة من إجمالي رصيد الودائع وشهادات الاستثمار في التسليف، على حين بلغت نسبة ودائع التوفير نحو ١١,٢٣ بالمئة، والودائع لأجل نحو ١٢,٥٤٠ بالمئة، و ١١,٢٤٠ بالمئة لودائع القطاع العام، و ٢١,٠٠ بالمئة للتعاوني، و ١٤,٢٠ بالمئة للخاص.

وجاء المصرف الزراعي في المرتبة الرابعة، إذ بلغت نسبة ودائعه إلى الإجمالي نحو ٣١,٦٠ بالمئة، بمبلغ نحو ٤٣,٦٦ مليارات ليرة، فيما قاربت تسليفاتاته مبلغ ١٩٣ مليارات ليرة، علماً بأن ٩٨,٧ بالمئة من ودائع الزراعي هي



ترتيب المصارف

حظى المصرف التجاري بأعلى نسبة من الودائع، حيث بلغت ودائعه نحو ٤٢,٢ مليار ليرة، علماً بأن إجمالي تسليفاته حتى نهاية ٢٠١٦ اقتربت من ٣٣٧,٦ مليون ليرة.

جاء المصرف العقاري في المرتبة الثانية، إذ حظي بنسبة ١٧,٨ بالمئة من إجمالي الودائع، بمبلغ نحو ٢٤٥,٥ مليون ليرة، علماً بأن إجمالي تسليفاته تجاوزت ٢٠٦ مليارات ليرة.

وتوزعت الإيداعات في المصرف العقاري بحسب القطاعات، إلى ٤٠,٣٥ بالمئة للقطاع العام، و ٥٠ بالمئة للخاص، و ٩,٦ بالمئة ودائع خاصة بمبلغ ٣٧٠,٢ مليون ليرة.

البنك العربي التجاري جاء في المرتبة الثالثة، إذ حظي بنسبة ١٧,٨ بالمئة من إجمالي الودائع، بمبلغ نحو ٢٤٥,٥ مليون ليرة، علماً بأن إجمالي تسليفاته تجاوزت ٢٠٦ مليارات ليرة.

وأدى ارتفاع أسعار الفائدة إلى تراجع الودائع لدى المصارف، حيث بلغت ودائع المصارف التجارية نحو ٨٩٠,٦٤ مليون ليرة سورية، لتشكل ما نسبته ٦٤,٥٣ بالمئة من إجمالي أرصدة الودائع في المصارف العامة السنة، موزعة إلى نحو ٣٧,٦ بالمئة بالعملات الأجنبية بمبلغ ٣٣٤,٧ مليون ليرة، ٦٢,٤٦ بالمئة بالليرة السورية، بمبلغ ٥٥٥,٧ مليون ليرة، أو بين ٧,٨,٥٧ بالمئة دافع للقطاع العام بمبلغ ٥١٤,٤٥ مليون

نحو المباداة، والمستردة سوريا، ليري، ليقى رصيد ٧ مليار ليرة سوريا، داد بلغت نحو ٨٧,٧ المباداة.

والمساهمة في عملية تنشيط الانتاج عبر القروض الإنتاجية التي لها الأولوية في القروض المستهدفة بحسب الرؤى الحكومية، إضافة إلى تقدير مساحتها في دعم الاستهلاك عبر القروض الشخصية والاستهلاكية لذوي الدخل المحدود والتي شكلت ٢٧ بالمئة من القروض بحسب بيانات العام ٢٠١٦، علماً بأن معظم الأرقام شهدت تطوراً ملحوظاً خلال العام الماضي ٢٠١٧، ولتحديثها بدقة ننتظر إصدار المجموعة الإحصائية ٢٠١٨، والمتوقع قريباً على ما يبدو.

ودائع وشهادات استثمار

بلغت نسبة ودائع القطاع العام في المصارف العامة نحو ٤٧,٥٠٠ بالمئة من إجمالي الودائع، بمبلغ نحو ٦٥٥,١٦ مليار ليرة سورية، على حين بلغت ودائع القطاع الخاص والتعاوني والمشترك وبما فيها المؤسسات والشركات والأفراد ٥٢,٥٠٠ بالمئة من إجمالي الودائع، بمبلغ يقترب من ٧٢٤,٦ مليار ليرة.

وبلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية مقومة بالليرة السورية نحو ٢٥,٢٠٠ بالمئة من إجمالي الودائع، بمبلغ نحو ٣٤٧,٦ مليار ليرة سورية.

وفيما يخص شهادات الاستثمار، فقد

وَدَائِعٌ وَشَهَادَاتٌ اسْتِثْمَارٌ

بلغت نسبة ودائع القطاع العام في المصارف العامة نحو ٤٧,٥ بالمائة من إجمالي الودائع، بمبلغ نحو ٦٥٥,١٦ مليار ليرة سورية، على حين بلغت ودائع القطاع الخاص والتعاوني والمشترك وبما فيها المؤسسات والشركات والأفراد ٥٢,٥ بالمائة من إجمالي الودائع، بمبلغ يقترب من ٦٧٤٦ مليار ليرة.

وبلغت نسبة الودائع بالعملات الأجنبية مقومة بالل哩ة السورية نحو ٢٥,٢ بالمائة من إجمالي الودائع، بمبلغ نحو ٣٤٧,٦ مليار ليرة سورية.

وفيمما يخص شهادات الاستثمار، فقد

يؤشر انخفاض قيمة التسليفات عن الودائع على السيولة العالمية التي تتحفظ فيها المصادر، ومن ثم تدني مستوى توقيف السيولة، والسبب كما هو معروف التراث في الإقراض، وهو ما تتجه الحكومة لإنهائه حالياً، عبر فتح باب الإقراض وتيسير شروطه، إلا أن رقم الودائع يعطي مؤشراً عن حجم التمويلات التي يمكن للمصارف العامة تقديمها.

عنوس: قرارات وإجراءات حكومية لإعادة المهجّرين في دول الجوار
نقيب مقاولي السويداء: المال وال العلاقات الشخصية أضاعت الفرص على المقاولين

النقاية المركبة. من من جانبه عبر رئيس فرع القنيطرة للنقاية أحمد دياب عن عتب المقاولين على رئيس مجلس الوزراء لعدم حضوره مؤتمر النقابة على مدى ثلاث سنوات متواصلة، وقال «لا معنى لقرارات المؤتمر إذا لم تأخذ بها الحكومة والوزارات المعنية بتنفيذها»، وغير ذلك عن ياس المقاولين من إمكانية معالجة أو حل مشاكل المقاولين المتكررة عبر سنتين طويلة، مما يشير إلى تجاهل شركات القطاع العام ولوهذا موضوع تصفيية عقود المقاولين.

وأشار تقيب مقاولي السويداء عامر حمزة إلى سواد قوة رأس المال والعلاقات الشخصية بدل القانون، مما أضع الفرص على المقاولين، إضافة لغياب القرارات المنصفة لهم، مبيناً أن المشاريع المتغيرة من سبع سنوات لن يفدها تقديم مذكرة يمكن أن تطيل أمد الحلول لها لسنين أخرى.

وططالب محمد جاد الله (عضو نقابة مركبة) بزيادة صلاحيات لجنة فروقات الأسعار في وزارة الأشغال العامة والإسكان حيث تتباين القرارات الخاصة بغير وقوفات الأسعار بين محافظة وأخرى وبين فروع نقابة المهندسين في المحافظات.



البلاغات الحكومية لا تتناسب مع المرحلة المقبلة، في حين تتساءل المقاول مثير غضبان عن سبب تجاهل نقابة المهندسين والمقاولين في لجان تعديل قانون العقود رغم أن نقابة المقاولين تضم نسبة ٤٠ بالمائة من حملة الهندسة والحقوق، بينما انتقد طلال عثمانى قرار إحالة فرع نقابة الالاذقية إلى مجلس تأديبى من قبل مجلس إدارة نقابة المقاولين من دون مرور هذا القرار على لجنة الرقابة والتحقيق في في الجهات الحكومية غير قادرین على تحمل المسؤولية في التعاطي مع موضوع فروقات الأسعار.

وكشف الوزير عن نوس عن إعداد إجراءات وقرارات تسمح للقطاع الخاص بالتقدم إلى المناقصات فيما يبلغ قيمتها رغم أن تكاليف القطاع العام أكبر من الخاص.

وفي النقاشات بين رئيس فرع نقابة مقاولى الإنشاءات في حماة مجدى وجك أن فروقات أسعار اليد العاملة الصادرة وفق الشعـب، وسوف يعالج كل تلك المشـكلـات، ضمن الصـيـغـ والبنـودـ القانونـيةـ المتـضـمـنةـ فيهـ.

وبين عربـوسـ أنـ الحـكـومـةـ والـوزـارـةـ تـتوـكـدـ بـاستـمرـارـ عـلـىـ ضـرـورةـ صـرفـ زـيـادـاتـ الأـسـعـارـ نـتـيـجـةـ اـرـتـفـاعـ الـكـلـفـ وـالـقـيـمـ الإـجـمـالـيـةـ لـلـمـشـارـيعـ، إـلـاـ أـنـ الفـرقـ الكـبـيرـ فـيـ فـروـقـاتـ الأـسـعـارـ التـيـ وـصـلـتـ إـلـىـ تـسـطـعـةـ أـضـعـافـ؛ـ صـعـبـتـ الـأـمـرـ عـلـىـ أمـريـ الـصـرـفـ،ـ وـجـعـلـتـ مـسـؤـوـيـ دـوـائـرـ الـمالـيـةـ

| صالح حميدي |

أكمل وزير الأشغال العامة والإسكان حسين عربوس التوجه الحكومي لإعادة كافة الأهالي المهجرين في دول الجوار عبر قرارات وإجراءات تشجعهم على العودة للمساهمة في مرحلة إعادة البناء، وأبدى من جانب آخر استعداد الوزارة لاستيعاب ٩٧٠٠ من المسرحين من الدورة ١٠٢ للتدريبهم في ١١ مركزاً على المهن الخاصة بأعمال الإنشاءات، طالباً من نقابة المقاولين تحمل كلفة تدريب هؤلاء بنسبة الثلثين وثلاث على المتدربين وذلك بهدف تأمين الأيدي العاملة لقطاع المقاولات.

جاء ذلك خلال اجتماع مؤتمر نقابة مقاولي الإنشاءات الثالث والثلاثين أمس في فندق الشام بحضور ١٣٣ مسؤولاً من مختلف المحافظات، مشيراً إلى التوجه الإيجابي للحكومة في معالجة توصيات المؤتمر السابق في مواضيع توفير الوقود والعقود المتعددة وفسخ العقود.

ولفت عربوس إلى المشكلات المتعلقة بنظام توازن الأسعار وزيادات الأسعار أو فسخ العقود أو اللجان.. مبيناً أن قانون العقود رقم ٥١ في صيغته المعدلة بات في مجلس

غرفة صناعة دمشق وريفها توفر
فرص عمل لمسرحي الدورة ١٠٦

Digitized by srujanika@gmail.com

علي محمود سليمان |

كشف رئيس غرفة صناعة دمشق وريفها سامر الدبس عن بدء الغرفة بالتحضير لاستلام طلبات لعناصر الجيش العربي السوري المسرحين من الدورة ١٠٢ وذلك على غرار إعلان غرفة صناعة حلب عن توفير فرص عمل لهم.

وفي تصريح لـ«الوطن» بين الدبس أن العديد من الصناعيين وأصحاب المنشآت الصناعية تواصلوا مع غرفة الصناعة وأبدوا رغبتهم بتعيين العسكريين المسرحين في الوظائف الشاغرة لديهم، حيث إن المنشآت الصناعية تعاني نقص العمالة بشكل عام نتيجة ظروف الأزمة وهجرة اليد العاملة الخبيرة، وقدرها لجهود أبطال الدورة ١٠٢ وتحصياتهم فقد وجد الصناعيون أن من واجبهم تأمين فرص عمل لهم.

ولفت الدبس إلى أن الباب مفتوح دون قيد وشرط أو تحديد لعدد الفرص المتوافرة حيث إن هناك صناعيين لديهم استعداد للتوظيف مئة عامل في معاملتهم بمختلف الاختصاصات، بالإضافة إلى التواصل مع اتحاد المصدررين السوري الذي أبدى رئيسه محمد ناصر السواح استعداده لتوفير فرص عمل أيضاً لأبطال الدورة ١٠٢، حيث إن جميع الاختصاصات والشهادات مطلوبة، مع الإشارة إلى أن أصحاب هذه المنشآت سيوفرون للمتقدمين من العسكريين الفرصة الكافية لاكتساب الخبرة في المجالات التي سيوظفون فيها، من خلال دورات تدريبية.

وأوضح الدبس أن دور غرفة صناعة دمشق وريفها يتمحور حول استلام طلبات التوظيف من أبطال الدورة ١٠٢ ووصلهم مع أصحاب المنشآت الصناعية في دمشق وريفها لإيجاد فرصة العمل المناسبة وفق الاختصاصات، منهاجاً بأن الفائدة ستعود على الطرفين حيث إن أصحاب المنشآت الصناعية يهانون نقص اليد العاملة وخاصة من بداً في إعادة تأهيل معمله وسيعود للإنتاج فهو بحاجة للعمال، وبالنسبة لأبطال الدورة ١٠٢ فهم قمموا الغالي والنفيسي في سبيل الوطن ويستحقون أن يتم تأمين فرص العمل لهم وهو أقل ما يمكن تقديمه لهم، طالباً من مساري الدورة ١٠٢ التقدم إلى غرفة صناعة دمشق وريفها بطلبات التوظيف.

٨٠ شركة روسية ستشارك في معرض دمشق الدولي

حسن يدعو إلى التوعمة الاقتصادية بين المدن السورية والروسية

البلدين، إضافة إلى المشاركة بأسواق الأseم بين البلدين.

الأخيرة على معاشات المتقاعدين ٨٠٠ مليون ليرة شهرياً قيمة الزيادة مدیر «التأمين والمعاشات» لـ«الوطن»:



عبدالهادي شباط

كشف مدير عام التأمين والمعاشات باسم الجاجة لـ«الوطن» عن الأثر المالي للمرسوم ٩ الخاص بزيادة رواتب المتقاعدين من العسكريين بنسبة ٢٠ بالائمة، حيث بلغت قيمته لدى المؤسسة نحو ٨٠٠ مليون ليرة سورية شهرياً، علماً بأنه يحسب الراتب المقطوع مع إضافة نسبة الزيادة الأخيرة ٢٠ بالائمة إليه، وبعدها يتم تحميم التعويض المعishiي ١١٥٠٠، لي變成 الراتب المقطوع الجديد بعد الزيادة، وبناء عليه تبني الحسميات المختلفة.

وبين الجاجة أنه تم تنفيذ الزيادة لمعظم المتقاعدين من العسكريين وخاصة من يتلقون معاشاتهم التقاعدية عبر بطاقة الصراف الآلي أو عبر حسابات جارية حيث تم إصدار التعليمات التنفيذية فوراً بعد صدور المرسوم، وتم تحديث البرامج الحسابية وتغذية حسابات المؤسسة لدى المصارف لصرف مقدار الزيادة الواردة بالمرسوم، مبيناً أن نسبة كبيرة من المتقاعدين الموطنة معاشاتهم لدى المصارف العامة استطاعوا الحصول على الزيادة قبل عطلة عيد الفطر من دون أي عوارق، حيث تجري متباقة يومية لتحديث برامج العمل وتغذية الحسابات لدى المصارف.

و حول المتقاعدين الذين يحصلون على معاشاتهم التقاعدية غير قسمات ذهبية بين الجاجة، أنه يجري العمل على طباعة وإنجاز قسمات ذهبية خاصه بالذئاب الأخرى